الصناعة الاسرائيلية.

لقد تنوّعت الاساليب والادوات التي استخدمتها اسرائيل لتحقيق سياستها في فرض التبعية والالحاق على الصناعة الفلسطينية. وأبرز هذه الادوات ما يلي[٨٣]:

١ ـ أدّى غياب السلطة الوطنية في المناطق المحتلة الى غياب الجهاز الاداري القادر على توجيه المدّخرات للاستثمار الصناعي، اضافة الى حرمان الصناعة الناشئة من الدعم والحماية اللازمين لنمـو واستقـرار الصناعة المحلية في الضفة والقطاع. كما أدى غياب السلطة الوطنية الى اعتماد الصناعة المحلية، بصورة شبه مطلقة، على المبادرات الفردية والاستثمار الخاص الذي لا توفر له الظروف السيـاسيـة والاقتصادية السائدة التشجيع اللازم؛ ناهيك عن كون ان امكانات القطاع الخاص محدودة.

٢ ـ يترافق مع غياب السلطة المحلية غياب الجهاز المصرفي الفلسطيني، بسبب الشروط التعسفية التي تضعها اسرائيل لتحد من حرية عمل المصارف المحلية التي فتحت مؤخراً في غزة ونابلس[٨٤]. ويؤدي غياب الجهاز المصرفي المستقل الى ضعف فرص الاقتراض اللازم لاسناد، ودعم، الصناعة؛ وهـو ما يضع الصناعة المحلية تحت رحمة المصارف الاسرائيلية التي ليست لها مصلحة في دعم القطاع الصناعي المحلي، الاّ في حدود ما يحقق سياسة الاحتلال في الالحاق.

وأشار بنبينستي، في هذا الصدد، الى ان السياسة الاسرائيلية، في ما يخص الصناعة المحلية في الضفة والقطاع، تعتمد على اسلوب «التكامل والابعاد»، حيث تتم محاصرة وابعاد الصناعات المحلية التي يوجد لها مثيل في اسرائيل، وتشجيع الصناعات التي تلعب دوراً مكملاً للصناعة الاسرائيلية[٨٥].

٣ ـ ضعف بناء الهياكل الأساسية (infra structure) في الضفة والقطاع، بسبب ضعف الاهتمام الاسرائيلي بتطوير المناطق المحتلة، وضعف موازنات البلديات المحلية.

٤ ـ ثقل العبء الضريبي على الصناعة في الضفة والقطاع، الأمر الذي يرفع تكلفة المنتوجات الصناعية ويضعف موقفها التنافسي مع الصناعة الاسرائيلية، خاصة وان الصناعة الاسرائيلية تجد كل الدعم والاسناد من الحكومة. تضاف الى ذلك التعقيدات المختلفة التي تحد اسرائيل، من خلالها، استيراد المواد الخام من الخارج.

٥ ـ ضيق السوق المحلي وصعوبة التصدير الى الخارج، بسبب قيود اسرائيل وظروف الكساد التي تمر بها المنطقة العربية. ويؤدي ضيق السوق الى ابقاء الحجم النسبي للمؤسسات الصناعية صغيراً، الأمر الذي يحرمها من وفورات الانتاج الكبير؛ كما يؤدي ضيق السوق المحلي الى احتداد المنافسة بين المؤسسات الصناعية في الضفة والقطاع وكذلك مع الصناعة الاسرائيلية؛ وهذا يفرض على الصناعة المحلية الدخول في معركة غير متكافئة مع الصناعة الاسرائيلية، تكون نتيجتها اضعاف الصناعة المحلية، وتراجعها. ومن الطبيعي ان تتركز المنافسة بين الصناعات الفلسطينية التي يوجد منها بديل اسرائيلي، وهذا يؤدي الى اضعاف، وعزل، هذه الصناعة وبقاء المؤسسات التي تلعب دوراً مكملاً للصناعة الاسرائيلية.

واشارت نتائج احدى الدراسات الميدانية[٨٦] التي بحثت في اسباب تخلّف الصناعة في الضفة والقطاع، الى ان ٨٥ بالمئة من العينة ارجعت السبب الى ضيق السوق المحلي؛ في حين اعتقد ٦٧ بالمئة بأن السبب يتـركـز في الظروف السيـاسيـة القائمة، والضرائب المرتفعة التي تؤدي الى انخفاض